الحقيقة في الوقت الذي كان فيه شارون ينفي أن يكون على علم بدخول تلك القوات إلى المخيمين، زاعماً أنها ربما دخلت من الجهة الشرقية حيث لم يكن وجود للجيش الاسرائيلي. وكشف شيف أيضاً أن الموافقة على دخول تلك القوات أعطيت، على الرغم من توصيات كبار ضباط الجيش الاسرائيلي الذين كانوا يخشون من «تطورات سلبية». وقد بُلغت هذه الموافقة الاسرائيلية عن طريق ضباط ارتباط في الجيش. وأضاف المراسل أيضاً ان المجزرة بدأت في المخيمين يوم الخميس ليلاً، حيث راحت الأخبار الأولى عنها تصل إلى علم الضباط الاسرائيليين في المنطقة يوم الجمعة صباحاً، إلا أن هذه الأخبار لم تبلَّغ إلى الحكومة أو إلى بعض كبار قادة الأركان العامة، الذين كان يجب ان يطلعوا على الأمر (**هارتس**، ٢١/٩/١٩٨٢).

كذلك كشف مراسل عسكري آخر، هو يعقوب ايرز (**معاريف**، ٢١/٩/١٩٨٢)، ان الجيش الاسرائيلي لديه اسماء قادة القوات اليمينية الذين كانوا في المخيمين، إلا أنه لا يرغب في نشرها حالياً، تجنباً للخلاف مع الأوساط المسيحية في لبنان. وأضاف ايرز أيضاً أنه جرى التنسيق بين الجيش الاسرائيلي وبين تلك القوات قبل دخولها المخيمين، حيث زودت بصور جوية للمنطقة، وحُدّدت أهداف عملياتها فيها. وختم المراسل تقريره بالقول أن ثمة اسئلة عديدة مطروحة حول دور القيادة الاسرائيلية وحجم مسؤوليتها تجاه ما حدث. واهم تلك الاسئلة: «لماذا سُمح للكتائب بدخول المخيمات؟ ولماذا مرَّ الكثير من الوقت منذ وصول الأخبار الأولى عن المجزرة، وحتى توصل الجيش الاسرائيلي إلى يقين من صحة وقوعها؟ ثم لماذا لم تتصرف القوات الاسرائيلية فوراً بعدما رفضت الميليشيات الانصياع لأوامرها بالخروج من المخيمين؟ وأخيراً، إذا حدث حقاً تأخير في ابلاغ المعلومات إلى أوساط عليا في الجيش والحكومة، فما هو سببه؟» (**المصدر نفسه**).

وفي ظل هذه المعطيات، بادر العديد من الأوساط الشعبية والحزبية والشخصيات والمؤسسات العلمية في اسرائيل، إلى المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للبحث في أحداث المجزرة. ومن ابرز تلك الهيئات، الحركة الكيبوتسية الموحدة، علماء معهد وايزمان للبحوث، اتحاد الكتاب الاسرائيليين، قدامى الديبلوماسيين، محاضرون في مختلف الجامعات وفعاليات عامة (**دافار**، ٢٤/٩/١٩٨٢). وذلك بالاضافة إلى الأوساط السياسية المعارضة، التي ضغطت عن طريق التظاهرات وعمليات الاحتجاج المختلفة لدفع الحكومة إلى تأليف مثل هذه اللجنة. وربما يشير استقصاء الرأي العام الذي أجراه معهد «غالوف» بعد اسبوع من وقوع المجزرة، إلى مدى شعور الاسرائيليين بالذنب تجاه ما حدث، حيث أعلن ٦٠٪ من الذين سُئلوا، ان الحكومة يجب ان تتحمل «بطريقة ما» المسؤولية تجاه المجزرة (**هآرتس**، ٢٤/٩/١٩٨٢).

إلا ان رد فعل الحكومة الاسرائيلة على اتهامها بالمسؤولية تجاه ما حدث، اتسم بالرفض والانكار الكاملين. ففور انتهاء عطلة عيد رأس السنة العبرية، التي ارتكبت خلالها المجزرة، عقدت الحكومة مساء يوم الأحد، ١٩/٩/١٩٨٢، جلسة خاصة للبحث في أحداث المجزرة، أصدرت في نهايتها بياناً هذا أهم ما ورد فيه: «في رأس السنة [العبرية] حيكت فرّية دموية ضد دولة اليهود وحكومتها، وضد جيش الدفاع الاسرائيلي. فمن مكان كان بعيداً عن مواقع الجيش الاسرائيلي، دخلت وحدة لبنانية إلى مخيم للاجئين، اختبأ فيه مخربون، وذلك من أجل اعتقالهم. وقامت هذه الوحدة بمهاجمة السكان المدنيين، مسببّة خسائر كثيرة بينهم... وقد قام الجيش الاسرائيلي، حالاً، بعد اطلاعه على ما حدث في مخيم شاتيلا، بوضع حد لقتل المدنيين الابرياء، وفرض على الوحدة اللبنانية الانسحاب منه... ان جميع التهم المعلنة، حول وجوب تحمل الجيش الاسرائيلي مسؤولية ما تجاه المأساة الانسانية في مخيم شاتيلا، لا أساس لها من الصحة، والحكومة ترفضها بأزدراء» (**معاريف**، ٢١/٩/١٩٨٢). إلا إنه بعد صدور هذا البيان، تواصلت حملة الاحتجاج والتنديد ضد الحكومة الاسرائيلية من جانب الأوساط الحزبية المعارضة، وحتى من صفوف الائتلاف، ومن أوساط شعبية واسعة، كانت تدعو جميعها إلى تشكيل لجنة تحقيق قضائية. وكانت أبرز الدعوات التي وُجهت في هذا الشأن، تلك التي صدرت عن رئيس الدولة اسحاق نافون، الذي استدعى رئيس الحكومة بيغن، بصورة عاجلة